

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البترول على البيئة المصرية

[١٨]

أحمد فؤاد مندور^(١) - محمود حامد^(١) - سماح إبراهيم عبد الله^(٢)
(١) كلية التجارة، جامعة عين شمس (٢) كلية الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس

المستخلص

تتسابق دول العالم كافة في العصر الذي نعيشه لكي تجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما له من أهمية في مشروعات التنمية الاقتصادية للدول المضيفة إذا ما أحسنت هذه الدول إختيار مشروعاتها وإختيار شركائها الأجانب فالاستثمار الأجنبي يمكن أن يسد فجوه في الموارد والإمكانيات غير المتوافره في الدول المضيفة ويوسع من القاعدة الاستثمارية في البلاد مع إمكانية مساهمته في استغلال الموارد الطبيعية المتوافرة في البلاد. كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد أداة فعالة في نقل التقنية وتوطينها والمساهمة في خلق فرص عمل في الدول المضيفة. ويعتبر قطاع البترول من أهم القطاعات الاستثمارية التي تنفرد عن غيرها من القطاعات بضخامة الاستثمار الموجه لهذا القطاع سواء في عمليات البحث والتنقيب والاستخراج للبترول وتأثير ملحوظ من الناحية البيئية حيث يتولد أثناء انتاجه النفايات الملوثة، كما أن استخراج البترول عملية مكلفة وأحياناً ضارة للبيئة. ويهدف البحث إلى دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البترول على البيئة، ودراسة الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البترول. تم إستخدام الأسلوب التحليلي القائم على المنهج الاستقرائي الذي يتم من خلال تجميع البيانات والمعلومات اللازمة عن البحث وتحليلها. وتم جمع البيانات من الجهاز المركزي للتعينة العامة والاحصاء وتقارير البنك المركزي المصري خلال السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٦. وتم تحليل البيانات إحصائياً بواسطة برنامج SPSS.

وقد أسفرت نتائج السلسلة الزمنية للبيانات المجمعة إن للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البترول تأثير كبير على البيئة نتيجة الانبعاثات الناتجة عن عمليات البحث والتنقيب والاستخراج. إن حماية البيئة من التلوث تؤدي إلى تحمل تكلفة التأثيرات البيئية لانتاج البترول حيث أنه يستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالقطاعات الأخرى وتزيد هذه التكلفة بزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالرغم من الجهود المبذولة في القطاع. وقد أوصى الباحثون بضرورة أن يعمل قطاع البترول ببذل المزيد من الجهود التي تعمل على تقليل نسب التلوث الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية في القطاع، توجيه مزيد من النفقات في عمليات البحث والتطوير والعمل على استخدام تقنيات حديثة للعمل على تقليل كمية الانبعاثات الناتجة عن الأنشطة التي يقوم بها قطاع البترول.

المقدمة

أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دوراً هاماً في دعم اقتصاديات الدول النامية لاسيما خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيره في حجم التدفقات الاستثمارية.

وقد استعانت معظم دول العالم برأس المال الأجنبي لتحديث وتطوير منشآتها الإنتاجية وغيرها من مكونات الاقتصاديات الوطنية.

للاستثمار الأجنبي دور مهم في مشروعات التنمية الاقتصادية للدول المضيفة إذا ما أحسنت هذه الدول اختيار مشروعاتها واختيار شركائها الأجانب فالاستثمار الأجنبي يمكن أن يسد فجوه في الموارد والإمكانيات غير المتوافرة في الدول المضيفة ويوسع من القاعدة الاستثمارية في البلاد مع إمكانية مساهمته في استغلال الموارد الطبيعية المتوافرة في البلاد كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد أداة فعالة في نقل التقنية وتوطينها والمساهمة في خلق فرص عمل في الدول المضيفة. (ريم على محمد الكامل، ٢٠١٣)

ومن جانب آخر يمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تقاوم تلوث البيئة من خلال توطينها في بعض الأنشطة والصناعات الملوثة للبيئة مثل الصناعات الاستخراجية النفطية والتعدينية بدلا من توطينها في دولها حيث تخضع هذه الاستثمارات الأجنبية في دولها لمعايير بيئية مشددة بسبب تزايد الاهتمام الرسمي والشعبي بهذا الأمر في حين لا يوجد أدنى اهتمام بذلك في معظم الدول النامية.

وقد شهد الاقتصاد المصري مع بداية التسعينات تطورات هيكلية هامة في ظل سياسة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والانتقال بالاقتصاد المصري إلى مرحلة جديدة تعتمد على تحرير الاقتصاد من كافة القيود والاعتماد على قوى السوق بما يتيح استخدام موارد الاقتصاد القومي بشكل أكثر كفاءة وفاعليه بهدف توفير مناخ أفضل للاستثمار يعمل على جذب رؤوس الأموال الداخلية والأجنبية للاستثمار في مصر.

ويعتبر قطاع البترول من أهم القطاعات الاستثمارية وأهم أعمدة الدولة الاقتصادية فيه وشريان الاقتصاد العالمي والمصري ومن أهم القطاعات الإنتاجية التي توفر الجزء الأكبر من

احتياجات الطاقة على المستوى القومي، ومصر غنية بعدد من الحقول سواء بالبحر المتوسط بالمياه الإقليمية المصرية وفي صحراء مصر مما أتاح فرصة لجذب الاستثمار الأجنبي إلى مصر رغم غل وتكاليف البحث والتنقيب عن الخام وبالأخص في المياه العميقة. وللبتروك تأثير ملحوظ من الناحية البيئية والاجتماعية حيث يتولد أثناء إنتاجه النفايات الملوثة كما أن استخراج البترول عمليه مكلفه وأحيانا ضارة بالبيئة (كاترين ماكفايل، ٢٠٠٠). ويتسبب حرق البترول في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للغلاف الجوى والعديد من الانبعاثات الغازية الضارة كالغازات الكبريتية والنيتروجين والهيدروكربونات والجسيمات وما يعتقد انه يساهم في ظاهرة السخونة العالمية ويساهم في جميع مظاهر التلوث البيئي المحيط به وسوف تقوم هذه الدراسة بتعريف الاستثمار الأجنبي ودوره تطوير قطاع البترول مع مراعاة البعد البيئي.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث فيما يلي: يعتبر قطاع البترول في مصر من أهم القطاعات الإنتاجية حيث يوفر الجزء الأكبر من إجمالي احتياجات الطاقة على المستوى القومي ويتميز قطاع البترول بخصائص ينفرد بها عن غيره من القطاعات أهمها حجم الاستثمارات الضخمة المطلوبة لهذا القطاع سواء في عمليات البحث والتنقيب بواسطة تكنولوجيا حديثة ومتطورة أو خلال مراحل الإنتاج والتوزيع الأمر الذي يؤدي إلى الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لتقوم بالدور الأكبر المتعلق بالبحث والاستكشاف حيث إن هذه العمليات لها درجة من المخاطرة وعدم التأكد من نجاح عمليات البحث والتنقيب.

لقد تغيرت نمط الحياة على الارض وأصبحت البشرية تعتمد علي البترول ومشتقاته في مناحي الحياة كإعتمادها عليّة في توفير الطاقة اللازمة لمختلف أوجه الحياة علي الارض وفي توفير الغذاء والدواء وفي تلبية حاجات الانسان المتزايدة من الطاقة مما جلب مع هذا التغيير مخاطر كثيرة تهدد صحة الانسان والبيئة ومصادر الحياة بفعل تعمق مخاطر تلوث البيئة، نتيجة الاستخدام المفرط لمصادر الطاقة ومنها البترول. (مركز تطوير الاداء والتنمية، ٢٠١٤).

وللبترول تأثير ملحوظ على الناحية البيئية والاجتماعية وذلك في الحوادث والنشاطات الروتينية التي تصاحب إنتاجه وتشغيله مثل الانفجارات الزلزالية أثناء إنتاجه، الحفر، تولد النفايات الملوثة كما أن استخراج البترول عملية مكلفة وأحيانا ضارة بالبيئة. (مركز تطوير الاداء والتنمية، ٢٠١٤).

وأشارت بعض الدراسات إلى أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئة إحدى أهم الموضوعات الاقتصادية المعاصرة لما تتركه من آثار بيئية خطيرة، فعلى الرغم من الجوانب الايجابية التي تظهرها هذه العلاقة فإنها لا تخل ومن التأثير السلبي الذي يحدث أضراراً خطيرة على المستوى الوطنى. (الجبلى وإياد بشير، ٢٠١٠)

وتقوم الدراسة بتسليط الضوء على الآثار البيئية التي يمكن أن تحدثها الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البيئة المصرية وتحديداً في قطاع البترول والمشكلات البيئية الناتجة عن استخراج ونقل خام البترول.

أسئلة البحث

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البترول على البيئة المصرية وإلى أى مدى يساهم في مراعاة البعد البيئى في ذلك القطاع؟

أهداف البحث

- دراسة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البترول على البيئة المصرية.
- دراسة الآثار الايجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البترول.

فرض البحث

- للاستثمار الأجنبي المباشر فى قطاع البترول آثار سلبية على البيئة المصرية.

متغيرات البحث

يبني البحث الحالي نموذجاً يعبر عن التأثير المنطقى بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعه حيث أن البحث يحتوي على متغير مستقل ومتغيرين تابعين حيث أن الاستثمار

الأجنبي المباشر متغير مستقل والمتغير التابع الأول قطاع البترول والمتغير التابع الثانى البيئة.

الدراسات السابقة

الدراسات العربية:

دراسة ريم على محمد الكامل(٢٠١٤): بعنوان: البعد الاقتصادى للاستثمارات الأجنبية فى مصر.

أهداف البحث:

- التعرف على الدور الحيوي الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى تنمية الاقتصاديات النامية.
- كيفية تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال الآثار الايجابية له على الاقتصاد المصري.
- تعظيم الاستفادة من الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر لتتلافى الآثار السلبية.

النتائج:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية وتعمل العديد من الدول المضيفة له على جذبها.
 - يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق مجموعة من المنافع والمكاسب المرتبطة بعملية التنمية فى اقتصاد الدولة المضيفة له.
 - برغم كثافة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى مصر منذ يولي و٢٠٠٤ بفضل الإجراءات الإصلاحية التي تبنتها الحكومة المصرية لتحسين مناخ الاستثمار إلى أنها لا زالت تحتل مرتبة متدنية فى السلم الترتيبي للدول المستقلة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- دراسة احمد على إبراهيم(٢٠١٣): بعنوان الأهمية الاقتصادية للبترول وتأثيره على الاقتصاد المصرى.

أهداف البحث:

- توضيح مدى الأهمية الاقتصادية للبترو.ل.
- توضيح الخصائص المميزة لصناعة البترو.ل.
- توضيح سياسات التنمية البترو.ل.

النتائج:

- قام قطاع البترو.ل على تطوير التكنولوجيا العلمية بحيث تتوافق مع الامكانيات والقدرات المتاحة محليا مما ادى إلى توفير الموارد وتوفير فرص العمل للشباب
- ساهم القطاع بإيجابية في تعظيم نسبة المكون المحلي والمتمثلة في أعمال التصميمات والانشاءات والتركيبات إضافة إلى تصنيع بعض المعدات التي يتم استيرادها من الخارج رفع مستوى كفاءة العاملين بهذه الصناعة عن طريق الاهتمام بوضع البرامج التدريبية اللازمة لرفع قدرتهم وذلك لضمان استخدام العناصر الأولية للإنتاج استخداماً وبأقصى كفاءة ممكنة

الدراسات الأجنبية:

Shu Cheh Chang (2015): Threshold effect of foreign direct investment on environmental degradation.

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التدهور البيئي. ففي التحليل التجريبي بالدراسة، يتحدد كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر والتدهور البيئي وفقاً لمتغير الحد الأدنى المعطى بالإضافة إلى المتغيرات الخارجية الأخرى. وبالاعتماد على نصيب الفرد الواحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون كمتغير ممثل للتدهور البيئي، تبين النتائج أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بعد الوصول إلى مستوى الحد الأدنى من التلوث. وبمعنى آخر تزعم الدراسة أن زيادة الاستثمار الأجنبي يزيد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عندما تكون درجة التلوث عالية نسبياً.

ومن هنا، توصلت الدراسة إلى أن تحقيق زيادة في الاستثمار الأجنبي وتحسين جودة البيئة هما من الأهداف المتنافسة وغير المتوافقة في البلدان التي تعاني من ارتفاع التلوث، ومتوافقة وغير تنافسية في البلدان منخفضة التلوث. ومع ذلك، فقد تؤثر حرية التجارة في

البلدان ذات التلوث المنخفض سلبياً على البيئة بسبب زيادة المخرجات أ والنشاط الاقتصادي الذي يتحقق نتيجة زيادة التجارة. كما تؤكد التقديرات القوية الأدلة التي تشير إلى أن التلوث والتقدم الاقتصادي يزدادا معاً حتى مستوى معين من الدخل، ثم يسيران في الاتجاه المعاكس لينخفضا معاً.

Natalia Zugravu-Soilita, (2015): How does Foreign Direct Investment Affect Pollution? Toward a Better Understanding of the Direct and Conditional Effects

تسعى هذه الدراسة إلى التحقق من آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التلوث الناتج عن النشاط الصناعي (الذي يشمل ثاني أكسيد الكربون CO₂، وثاني أكسيد الكبريت SO₂، وأكسيد النيتروجين NO، وانبعاثات الأوكسجين البيوكيميائي BOD)، وذلك من خلال فحص عينة واسعة المدى من الدول. وبالاعتماد على قواعد البيانات الخاصة بمصانع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من فرنسا وألمانيا والسويد والمملكة المتحدة بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٨، وكذلك من خلال تطوير نموذج تجريبي بمصطلحات التفاعل "الترتيب الأول والثاني"، نتحقق من وجود وشروط الآثار السلبية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر على انبعاثات الأنشطة الصناعية.

توصلت الدراسة إلى ثلاث نتائج رئيسية:

- الفرضيات الأساسية التي تربط التلوث بالاستثمار الأجنبي المباشر تعمل معاً في نفس الوقت مع آثار عكسية.
- يصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاض في التلوث بالنسبة للدول التي لديها معدل منخفض إلى متوسط من نسبة رأس المال إلى العمالة، وليس لديها تراخي في الاشتراطات البيئية.
- يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر من التلوث في البلدان التي تعتمد على الهبات الرأسمالية بنسب متوسطة ويوجد لديها تراخي في الاشتراطات البيئية، وكذلك في جميع الدول التي لديها وفرة في رأس المال، وإن كان بنسب أصغر في البلدان التي لديها أنظمة بيئية صارمة أو قوة عاملة ذات مهارات عالية.

كما تناقش الدراسة بعض النتائج المحددة والمثيرة للاهتمام المتعلقة بدول المنشأ للاستثمار الأجنبي المباشر والدول المستضيفة له.

الإطار النظري

إن ظهور مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بمفهومه الحديث كان خلال القرن العشرين، ولكن المتتبع لتاريخ الحضارات القديمة وفي مراحلها المختلفة يجد العديد من أوجه ومجالات النشاطات الاقتصادية التي تمت على المستوى الدولي أى خارج حدود الدولة الواحدة. وفي وقتنا الحاضر تسارعت وتيرة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وبرزت أهميته فى مدى مساهمته فى خلق الفرص الاستثمارية، ومدى مرونته من خلال الأزمات المالية والإقتصادية وكذا التجارة الخارجية وكذا التسارع التقنى الذى لم يسبق له مثيل أمام تراجع مصادر التمويل الأخرى مثل القروض والإعانات.

مفاهيم وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

أولاً: تعاريف بعض الهيئات والمؤسسات الدولية: ويعرف صندوق النقد الدولي (IMF) الاستثمار الأجنبي المباشر أنه الاستثمار الذى يتم فى دولة بخلاف الدولة التى ينتمى إليها المستثمر حيث يمتلك هذا المستثمر (١٠%) أو أكثر من رأسمال المشروع على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير فى إدارة المؤسسة. (Kabir Hassan).

أما تعريف منظمة التجارة ومنظمة التعاون الإقتصادى والتنمية (OECD) للاستثمار الأجنبي المباشر فهو أى نشاط استثمارى مستقر فى بلد معين (بلد المنشأ) والذى يمتلك أصول فى بلد آخر (البلد المضيف) وذلك قصد تسيير هذه الاستثمارات. (محمد صقر وآخرون، ٢٠٠٦، ص ٢٢).

وحسب تعريف الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد (UNCTAD) فإن الاستثمار الأجنبي المباشرة وذلك الاستثمار الذى يقضى إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمين للمستثمر الأجنبي أ والشركة الام فى فرع أجنبي قائم فى دولة مضيفه غير تلك التى ينتميان إلى جنسيتها. ولأغراض هذا التعريف يكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وملكية حصة رأس مال الشركة التابعة للدولة المستقبل تساوى أو تفوق ١٠% من

الاسهم العادية أو القوة التصويتية وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة أو الفرع وبذلك يتضمن الاستثمار الاجنبي المباشر ملكية حصة في رأس المال عن طريق شراء أسهم الشركات التابعة وإعادة الاستثمار الأرباح غير الموزعة وأيضاً الاقتراض والائتمان بين الشركة الام والشركة التابعة والتعاقد من الباطن عقود الادارة وحقوق الامتياز والترخيص لإنتاج السلع والخدمات (مصطفى بابكر، ٢٠٠٤، ص ٨).

ثانياً: أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر: ويمكن تقسيم أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر إلى نوعين، النوع الأول من حيث الغرض الذى يسعى إليه أى أن المستثمر الأجنبي يسعى إلى تحقيق أهداف من خلال استثماره بالدولة المضيفة ويمكن أن يأخذ أشكال الباحث عن الثروات الطبيعية أو الباحث عن الأسواق أو الباحث عن الكفاءة والآداء؛ أما الثانى قد يكون عن طريق التملك الجزئى أو المطلق للمشروع الاستثمارى من طرف الشركة الأجنبية وهو ما يطلق عليه الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية (مصطفى بابكر، ٢٠٠٤، ص ٨).

وفيما يلى نستعرض أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر كالاتى:

الاستثمار الاجنبي المباشر من حيث الغرض الذى يسعى إليه:

• الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التى تتمتع بها العديد من الدول النامية وتتركز فى مجالات التنقيب عن البترول والغاز والعديد من الصناعات الإستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد المستهلكة ومما يذكر أنه استثمار لا يتسم بعدالة توزيع الارباح لصالح المستثمر الأجنبي (سامح محمد عبد السلام، ٢٠١٢).

• الاستثمار الباحث عن الكفاءة فى الأداء: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها فى الدول لمضيفة بهدف زيادة الربحية، فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور فى الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار فى العديد من الدول النامية، ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدول المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلاً عن أثارة التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكال

متعددة منها تحويل الشركات متعددة الجنسية جزء من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقاً لتعاقد ثنائي، وبهذه الوسيلة تتمكن الشركة بالبلد المضيف من الدخول للأسواق الأجنبية التي يكن متاحاً لها النفاذ إليها بمفردها نسبة لافتقارها إلى شبكات التوزيع والمعلومات والقنوات التي تتوافر لدى الشركات متعددة الجنسية وقد لعبت فكرة تحويل الأنشطة كثيفة العمالة إلى الدول النامية دوراً محورياً في نمو الصادرات الصناعية فيها خلال السنوات الماضية وثمة شكل آخر من هذا النوع وهو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في البلد الأم أو ارتفاع صرف عملية إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة تقنية عاليتين في الدول المضيفة للاستثمار، وبالتالي فإنها تتركز حالياً في بعض الدول حديثة التصنيع، حيث تقوم الشركة المحلية المتعاقدة بالباطن مع الشركة متعددة الجنسية بتصنيع السلعة تكملها وتضع عليها العلامة التجارية للشركة الأم لأغراض التسويق وقد يؤدي هذا النشاط إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للشركة بالبلد المضيف للاستثمار مما يشجعها على إنتاج السلعة بنفسها ولنفسها ثم تغز وبها الأسواق مما يعتبر نوعاً من ترقية الجودة ومن أهم ما يميز هذا النوع من الاستثمار أن صادرات هذه السلعة إلى الدولة الصناعية ليست معرضة للحواجز التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدولة المعنية.

الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث النسبة المملوكة:

- الاستثمار المشترك: هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا تقتصر على الحصة في رأس المال للمشروع بل تتعداه أيضاً إلى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع والعلامات التجارية. كما عرفه كولدي kolde "الاستثمار المشترك هو الذي يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضاً إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية... إلخ".

فالاستثمار المشترك يتميز بالخصائص التالية:

١. أنه عبارة عن إتفاق طويلة الاجل لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف، هذا الإتفاق يكون بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي.
٢. أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
٣. قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.
٤. حق كل طرف من أطراف الإستثمار في المشاركة في إدارة المشروع المشترك. وهذا يعتبر أهم فارق. (الدكتور فريد كورتل والأستاذ الدكتور عبد الكريم بن عراب).

• الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: تعتبر الاستثمارات التي يملكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات وتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع لها في الدول وتلك الفروع قد تختص بالتسويق أو الإنتاج أو أي نوع من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي وتترد الدول كثيرا في التصديق لمثل هذه الاستثمارات خوفاً من التبعية الاقتصادية وسيادة احتكارات الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها، إلا أن الدلائل العلمية تشير إلى انتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية كما لا توجد دلائل كافية لتأكيد تخوف الدول النامية بشأن الآثار السياسية والاقتصادية السلبية لهذا الشكل من الاستثمارات الأجنبية.

(Marwa, Kanta and Tavakoli, Akbar, 2004)

يتمثل هذا النوع من الإستثمارات في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق بالدولة المضيفة. وهو من أكثر أنواع الإستثمارات الأجنبية تفضيلاً من طرف الشركات الأجنبية وذلك نظرا للمزايا التي تحصل عليها من هذا النوع من الإستثمارات. (فريد كورتل وعبد الكريم بن عراب).

إجراءات الدراسة

منهج البحث: من أجل تحقيق أهداف البحث قام الباحثون باستخدام الاسلوب التحليلي القائم على المنهج الاستقرائي لتكوين الإطار النظري للبحث في جمع البيانات باستخدام مصدر أساسى للمعلومات والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات التأثير والدوريات والمقالات والتقارير، والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة.

حدود البحث:

الحدود الزمانية: تمثلت الحدود في الفترة من عام ٢٠٠٨ - ٢٠١٦.

الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية في قطاع البترول.

أداة الدراسة: تم جمع البيانات من الجهاز المركزى للتعبيئة العامه والاحصاء وتقارير البنك المركزى المصرى خلال السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٦ وتم تحليل البيانات إحصائياً بواسطة برنامج SPSS

نتائج البحث ومناقشتها

إختبار صحة الفروض: من خلال هذا الفصل عرضت الباحثة نتائج الدراسة بعنوان "أثر الاستثمار الاجنبى المباشر فى قطاع البترول على البيئة المصرية" وتم تحليل البيانات في ضوء فرض الدراسة: "للاستثمار الأجنبي المباشر فى قطاع البترول آثار سلبية على البيئة المصرية".

جدول (١): كمية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن استخراج وإنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول ٢٠٠٨-٢٠١٥

السنة	الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن استخراج وإنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي (مليون طن)	قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول (بالمليون دولار)
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٦٦,٧	٩٦٦٦,٦
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٧٧,٠١	٧٥٧٧,٤
٢٠١١/٢٠١٠	١٨١,٩٥	٧٠١٤,٧
٢٠١٢/٢٠١١	١٩١,٥٦	٧١٠,٧
٢٠١٣/٢٠١٢	١٩٦,٩٩	٧٢٦٦,١
٢٠١٤/٢٠١٣	١٩٧,١٤	٧٨١٤,٨
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١,٣٤	٧٣٣٢,٤
٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠٦,٢	٦٧١٠,٧

أساليب التحليل الإحصائي: تم تفريغ البيانات عن طريق البرنامج الإحصائي المعروف برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Sciences وتم التحليل الإحصائي باستخدام الحاسب الآلي من خلال برنامج الحزم الإحصائية SPSS V.23، وتعد هذه الخطوة - تفريغ البيانات- خطوة تمهيدية لتبويب البيانات، ومن خلاله تم عمل الاختبارات التالية:

- ١- العلاقات الارتباطية بمعامل ارتباط بيرسون للتحقق من صحة فرض الدراسة.
- ٢- تحليل الانحدار البسيط لدراسة السلسلة الزمنية للمتغير مستقل على المتغير التابع.
- فرض الدراسة: للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البترول آثار سلبية على البيئة المصرية. وللتأكد من صحة الفرض تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة من خلال معامل الارتباط بيرسون كما موضح بالجدول الآتي:
- جدول (٢): العلاقة الارتباطية بين انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن استخراج وإنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي وبين قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول

المتغيرات	انبعثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن استخراج وإنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي
قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول	معامل الارتباط
	الدلالة المعنوية
	٠,٣٢٨
	٠,٠١

يوضح الجدول السابق العلاقة الارتباطية بين انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن استخراج وإنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي وبين قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول حيث تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن استخراج وإنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي وبين قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٣٢٨).

مما سبق نقبل صحة الفرض: للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البترول آثار سلبية على البيئة المصرية.

تحليل الإنحدار البسيط: قامت الباحثة بتحليل الإنحدار البسيط للتحقق من أثر التسلسل الزمني على متغيرات الدراسة (انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن استخراج وإنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول) كالتالي:

جدول (٣): اختبار الانحدار البسيط لدراسة أثر التسلسل الزمني على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن استخراج وإنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي

المتغيرات	معامل الإندجار (B)	قيمة ت (t)	مستوى المعنوية	قيمة ف (F)	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)
الثابت	١٧١,١٤٧	٧٨,٣١٠	٠,٠٠٠	١٠٤,٧٥	٠,٩٧٣	٠,٩٤٦
السلسلة الزمنية بالسنوات	٥,٣٤٧	١٠,٢٣٥	٠,٠٠٠			

يتضح من الجدول السابق لتحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر التسلسل الزمني على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن استخراج وإنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي أن هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين السلسلة الزمنية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن استخراج وإنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي وبلغت قيم (R) (٠,٩٧٣) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وكانت مستوى المعنوية للعلاقة (٠,٠٠٠)، ونجد أن هناك تأثير معنوي للتسلسل الزمني على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن استخراج وإنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي بنسبة (٩٤,٦%) وباختبار معنوية نموذج الإندجار بالاعتماد على قيمة (ف) التي بلغت (١٠٤,٧٥٣) وهي قيمة تشير لمعنوية نموذج الانحدار.

نتائج الدراسة

- نص فرض الدراسة للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البترول آثار سلبية على البيئة المصرية، وللتأكد من صحة الفرض تم حساب معامل الإندجار وتوضح وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي (٠,٠٥) بين انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استخراج وإنتاج البترول والغاز الطبيعي وبين قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٣٢٨) مما يؤكد صحة الفرض.

- تكلفة التدهور البيئي في مصر يعادل ٤,٥% من الناتج القومي المحلى وبالرغم من المكاسب التي يحققها الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع البترول إلا أن الدولة تتحمل عبء تكلفة التأثيرات البيئية والحفاظ على البيئة.
- إن حماية البيئة والحفاظ عليها ليس نوعاً من أنواع الرفاهية ولكنها أصبحت ضرورة ملحه في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية وهذا ما تؤكد نسبة التلوث المرتفعة والتي تتسبب في زيادة ظاهرة الاحتباس الحرارى في مصر.
- إن للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البترول تأثير كبير على البيئة ولذلك تسعى الشركات متعددة الجنسيات لوضع استراتيجية منفردة ومتعددة الأطراف من أجل تقليل آثار التلوث البيئية.

التوصيات

- يوصي الباحثون أن يبذل قطاع البترول المزيد من الجهود التي تعمل على تقليل نسب التلوث الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية في القطاع، توجيه مزيد من النفقات في عمليات البحث والتطوير والعمل على استخدام تقنيات حديثة للعمل على تقليل كمية الانبعاثات الناتجة عن الأنشطة التي يقوم بها قطاع البترول.
- تنفيذ تعليمات الهيئة المصرية العامة للبترول بتعظيم الاستفادة من الغازات المصاحبة منخفضة الضغط، وعدم حرق أي كميات من الغازات والإستفادة منها.
- ضمان توفير قدر كافٍ من الاحتياطيّات البترولية في باطن الأرض بحيث يمكن استخراجها في المستقبل لمواجهة الإحتياجات الحلية المتزايدة وأن يغطى إنتاج مصر إحتياجات السوق المحلية من المنتجات البترولية وأن يظل البترول من المصادر الهامة للدخل القومي.
- تعتبر المسؤولية البيئية لمنظمات الأعمال مسألة مهمة في الاقتصاديات الحديثة ولذلك لا بد من العمل على تحفيز منظمات الأعمال بإتخاذها كعنصر مهم ضمن ثقافتها الإنتاجية ونشاطاتها الاقتصادية الطويلة والقصيرة الأجل.

- يمثل قطاع البترول عنصراً مهماً بالنسبة للخطط الاقتصادية، غير أن آثاره البيئية الكبيرة توجب العمل على وضع تشريعات وقوانين تقلل منها، وتحد من التجاوزات البيئية لشركات البترول متعددة الجنسيات.

المراجع

- أميرة حسب الله محمد (٢٠٠٥): محددات الاستثمار الاجنبي المباشر والغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ص ١٩.
- الجلبي وايداد بشير (٢٠١٠): العولمة والبيئة واقع وتحديات مستقبلية، المجلة العراقية مجلد ٢، عدد ٤.
- فريد كورنل وعبد الكريم بن عراب، أشكال ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية، بدون سنة نشر.
- ريم على محمد الكامل (٢٠١٣): البعد الاقتصادي للاستثمارات الأجنبية في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث.
- سامح محمد عبد السلام (٢٠١٢): دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على التنمية المستدامة "المتواصلة"، رسالة ماجستير.
- طاهر مرسى عطيه (٢٠٠٠): أساسيات إدارة الاعمال الدولية، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ١٦٩.
- عمر صقر (٢٠٠١): العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠/٢٠٠١، ص ٤١.
- كاترين ماكفايل (٢٠٠٠): النفط والغاز والتعدين وكيف يمكن أن تساهم في التنمية، مجلة التمويل والتنمية، العدد الرابع.
- مركز تطوير الاداء والتنمية (٢٠١٤): كتاب بعنوان "التلوث البترولي".
- مصطفى بابكر (٢٠٠٤): تطوير الاستثمار الاجنبي المباشر، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، ص ٨.

Kabir Hassan, FDI, Information Technology and Economic Growth in MENA Region, 10th ERF paper. Pp. 1-2 in www.erf.org.eg

Marwah, Kanta & Tavakoli, Akbar (2004): opacity.

Natalia, Zugravu-Soilita (2015): How does Foreign Direct Investment Affect Pollution? Toward a Better Understanding of the Direct and Conditional Effects.

Shu Cheh Chang (2015): Threshold effect of foreign direct investment on environmental degradation.

T. Eddiso & A. Heshmat (2009): The New Global Determinance of FID Flow to Développement Countries, United Nations Université, p3.

THE IMPACT OF FOREING DIRECT INVESTMENT IN THE PETROLEUM SECTOR ON THE EGYPTIAN ENVIRONMENT

[18]

Mandour, A. F.⁽¹⁾; Hamid, M.⁽¹⁾ and Abdallah, Samah, E.⁽²⁾

1) Faculty of Commerce, Ain Shams University 2) Graduate Faculty of Childhood Studies

ABSTRACT

Countries all over the world are racing to attract as much foreign direct investment (FDI) as possible due to its crucial impact on the economic development projects in the hosting countries. If these countries could well choose their economic projects and foreign partners, FDI could fill up the gap of limited resources and possibilities, increase the investment base, and help making the best use of the available natural resources for the hosting countries. Furthermore, FDI is an effective tool to transfer and use new technologies, as well as create new jobs in the hosting countries.

Petroleum sector is one of the most important investing sectors with its huge directed investment whether for searching, exploring or extracting processes. Moreover, petroleum has a significant impact on

the environment, as it emits contaminated waste while being produced. Thus, extracting petrol is an expensive process and -in some cases- harmful to the environment.

The current research aims to study the impact of FDI in petroleum sector on the environment and to study the advantages and disadvantages of FDI in petroleum sector. To achieve that, analytical method based on the extrapolation method was used through gathering and analyzing the required data. Data was collected from CAPMAS (Central Agency for Public Mobilization and Statistics) and reports of the Central Bank of Egypt during the period of 2008 and 2016. The collected data was statistically analyzed through “SPSS” software.

Results show that FDI in petroleum sector has a significant impact on the environment due to the harmful emissions resulted from searching, exploring and extracting processes; protecting the environment leads to huge cost as petrol production has the highest portion of the total FDI comparing with other sectors. Furthermore, this cost increases as FDI increases in spite of the exerted efforts.

Researchers recommend to do more efforts in the petroleum sector to reduce the pollution resulted from FDI, spend more money on researches and development processes as well as use modern technologies that reduce the emissions of petroleum sector production.